مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك

العدد ـ 18
13/01/2023

أثر العوامل التاريخية والمتغيرات الدولية على الأمن القومي لدول العالم الثالث

The impact of historical factors and international changes on the national security of third world countries

إعداد

د/ راشد محمد على الشيخ
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
(السودان)
abojowan5@gmail@gmail.com

المستخلص

يختص هذا البحث بدارسة الاثار الناتجة عن العوامل التاريخية والمتغيرات الدولية التى تفاقم من الازمات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية فى دول العالم الثالث ، ويحدد هذا البحث نوع العوامل المؤثرة ودرجة تأثيرها على السياسات الامنية لدول العالم الثالث ، وتمثل هذه العوامل إشكالية الدراسة .

ما هى العوامل التاريخية التى تؤثر على الامن القومى لدول العالم الثالث ؟ وما نوع هذه الاثار ؟ كيف توثر المتغيرات الدولية على الامن القومى لدول العالم الثالث ؟ وما هى إمكانية تجاوز هذه الاثار ؟ تكمن الاجابات على هذه الاسئلة فى الدراسة المستندة على الفرضيات الاتية :

1/ تؤثر العوامل التاريخية على دول العالم الثالث فى الابعاد السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية .

2/ تستمر هذه الاثار فى شكل قيود تحد من سرعة تقدم الدولة فى العالم الثالث .

3/ تمثل العوامل التاريخية تحدى كبير فى عملية تجاوز المشاكل المتعلقة بالتنمية السياسية .

4/ تعتبر المتغيرات الدولية إحدى عوامل الصراع المرتبط بالمصالح والايدولوجيا فى العالم الثالث .

تقوم الدراسة على المنهج التاريخى والوصفى والتحليلى ودراسة الحالة . واختتمت الدراسة بتوضيح أن الإجراءات التى يجب على الدولة أن تتخذها هى حماية الأمن القومى من المخاطر التى تهدد كيان الدولة الوجودى من حيث الأرض والسكان والسلطة ، والتعامل مع العوامل التاريخية بالتطوير والخطط الاستراتيجية مع تجاوز مخاطر ومهددات المتغيرات الدولية .

تعتمد الدراسة على عدة محاور منها العوامل التاريخية المتمثلة فى الاستعمار ، النظام السياسى ، القضايا التنموية ، الإضطراب الإقتصادى ، والمتغيرات الدولية المتمثلة فى العولمة ، النزاعات ، الازمات ، التحالفات ، الارهاب . وتهدف هذه الدراسة الى تحديد آثار ناتجة من عوامل تاريخية واخرى مرتبطة بمتغيرات دولية تؤثر على دول العالم الثالث . ويختم هذا البحث بعدد من النتائج والتوصيات .

الكلمات المفتاحية :العوامل التاريخية والمتغيرات الدولية والامن القومى والعالم الثالث .

Abstract

This research studies the effects resulting from historical factors and International variables, which exacerbates the political, security, economic and social crises in the third world countries.
This research identifies the type of influencing factors and the degree of their impact on security policies of the third world countries; these factors represent the purpose of the study.
What are the historical factors that affect the national security of third world countries? Moreover, what kind of these effects? How do international changes affect the national security of third world countries? Moreover, what is the possibility?
By pass these effects? The answers to these questions lie in the study based on the following hypotheses:

1/ Historical factors affect third world countries in political, security and social Economic dimensions.
2/ These effects continue in the form of restrictions that limit the speed of progress of the third world.
3/ Historical factors represent a major challenge in the process of overcoming problems related to political development.
4/ International variables are considered one of the factors of conflict related to interests and ideology in the Third world.
This study based on the historical, descriptive, analytical and case study method. In addition, this study concluded in clarifying the procedures measure that the state must take are to protect national security from the risks that threaten the existential entity of the state in terms of land, population, power, and dealing with Historical factors in the development and strategic plans while overcoming the risks and threats of International variables.
The study relies on several axes, including the historical factors represented by colonialism and the Political regime, developmental issues, economic turmoil, and international changes represented in Globalization, conflicts, crises, alliances, and terrorism. This study aims to determine Effects resulting from historical factors and others linked to international variables affecting the countries of the world
Third.
This research concludes with a number of findings and recommendations.
Keywords :Historical factors, international variables, National Security and the Third World.

المقدمة

يستند الأمن القومى على ركائز الدولة الكلية من حيث الموقع الجغرافى ويشمل التكوين الديموغرافى والأوضاع الإقتصادية والموارد والثروات ويتأثر في البيئة الداخلية بالتعليم والبعد الثقافي للهوية والنسيج الإجتماعى في بناء القوة الإجتماعية، وتعتبر أركان الدولة الثلاثة الأرض والسكان والسلطة مجال عمله المحدد عبر تسليم هذه الأركان من المهددات.

إن عملية بناء الدولة بعد الإستقلال السياسى تقوم على أساسين هما بناء الدولة وبناء الأمة وهذا ما يعرف بعملية بناء الدولة الذكية وفي ذلك تتجلى رؤية الفكر الإستراتيجى المتقدم على منع التهديد على أركان الدولة. وانطلاقاً من مفهوم الدولة الذكية تعتبر ركيزة الأمن القومى للدولة هي حالة تسليم أركان الدولة من التهديد سواء كان داخلياً او خارجياً.

يرتبط الأمن القومى بإستراتيجية الدولة لحماية نفسها وتتعلق الإستراتيجية بقدرة الدولة المادية من أجل حماية قيمها الذاتية من التهديدات أياً كان مصدرها . (الشيخ ، راشد محمد على ، جهد الباحث) .

تعريف الأمن القومى :

عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومى بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية (طشطوش ،2012 : 23 . 33)

ويعرف علماء الإجتماع الأمن القومى بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أى تهديد خارجى . وبالتالى فإن مفهوم الأمن القومى بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً .

ونضيف تعريف آخر : الأمن القومى هو إستراتيجية الدولة بقواها السبعة لحماية مقومات الدولة و أركانها .

ومن هذه التعريفات يمكن ان نستخلص أركان الأمن القومى :

1/ التخطيط أى الإدارة فى توظيف العلم والمعرفة .

2/ القيم والمثل وهى الموجهات التى تبين الغاية من التخطيط .

3/ الثقافة والفكر وهى توجيه رغبات الإنسان للطريق الصحيح .

4/ التوازن فى تحقيق أهداف الفرد والجماعة والموازنة بينها وبين المتغيرات المحيطة .

ويرتبط الأمن القومى بعدة محددات وركائز إستراتيجية تتعلق ببنية الدولة وكذلك يرتبط بعوامل ومؤثرات خارجية تؤثر فى أمن الدولة القومى سلباً اوإيجاباً. (الملثم ، 2010 :1)

يتعرض الامن القومى لمعظم دول العالم الثالث الى مهددات داخلية واخرى خارجية وبإعتبار أن الامن القومى ظاهرة ديناميكية حركية ويتسم بالتغيير فإن المهددات الداخلية التى ترتبط بكيان الدولة عادة ما تكون واضحة ويمكن التعامل معها ولكن اذا ما تعرضت لتغذية خارجية فإنها تصبح مهددات مركبة يصعب التعامل معها واجتنابها .

العوامل التاريخية :

لقد أثرت العوامل التاريخية على الأمن القومى لدول العالم الثالث وزادت هذه الآثار من تفاعلات العناصر المكونة لبيئة الحراك الإنسانى المرتبط بالطموح والقوة والنفوذ و ارتبطت هذه العناصر بالمتغيرات الظرفية لمجريات التغيير فى النظام الدولى وقد أدت هذه (حجاج ،2013،388)، المتغيرات الى تقويض مفهوم الأمن القومى حيث النظر إلى مصادر التهديد وأنها تأتى أساساً من أطراف متعددة . مما يؤدى إلى إختلال أسس النظام الإقليمى وتراجعه فلم يعد الإرتكاز على أسس وعوامل الترابط الثقافية والدينية والتاريخية

واللغوية والجغرافية مهماً فى تشكيل أنماط التفاعلات بين أطرافه مما يؤدى إلى هشاشة وإختلال ركائز الأمن القومى على مستوى الدولة والإقليم على حدٍ سواء .

إن الإختلالات التى تعانى منها دول العالم الثالث لم تتفاعل لوحدها ولكن وبفعل تداخل النظم السياسية فى بعضها البعض وإنتقال التأثير السالب للمشاكل الهيكلية بين هذه الدول إضافة إلى تراجع معدلات التنمية البشرية ، أصبحت هذه العوامل من محددات الأمن القومى لدول العالم الثالث مما يعتبر تضييقاً لسعة مفاهيم الأمن القومى . وتعرض مفهوم الأمن القومى لإهتزاز على مستوى القيم فى أذهان الشعوب بحيث أصبح متغيراً عاجزاً عن إيجاد حالة إجماع لمقوماته والسبب فى ذلك هو إفتقار النخب الحاكمة لدول العالم الثالث للحد الأدنى من التوافق حول القضايا الرئيسية للشعوب بالإضافة لإستعانة هذه النخب ببعض القوة الأجنبية كضمانات لمواجهة حالات محددة بالأمن القطرى إرتبطت بالصراع النخبوى للدولة القطرية وإمتد أثرها لدول الجوار الإقليمى .

الإستعمار

عادة ما يترك الاستعمار أثراً بائناً على مكونات الدولة القطرية وتمتد هذه الآثار عبر تراكمات تاريخية وسوء ادارة الدولة وتتعزز عبر الصراع السياسى لتصبح هى الأخرى أعلى حالات التهديد للأمن القومى للدولة ، وتمثل الإدارة الإستراتيجية للدولة حالة المنع الكامل لإيجاد فرص ومساحات خلل الممارسة السياسية والتى عادة ما ترتبط بالبعد الثقافى للنخب والمثقفين وتمتد فكرة الخلل في إدارة الدولة بالصراع على السلطة أكثر من البناء وذلك يعود لإختصار مفهوم بناء الدولة على مستوى التخطيط التنموى أكثر من الفكر الإستراتيجى المتقدم ويزيد من حدة التأثير للتراكمات التاريخية إدارة الصراع السياسي عبر البعد القبلي للأحزاب السياسية. إن التراكمات التاريخية المرتبطة بسوء الإدارة تتعدد الى مضاعفات عميقة الأثر في الأمن القومي للدولة ويزيد من تعقيداتها عدم تحديد نظام الحكم في الدولة وهو ما يتطلب تحليلاً لبيئة الدولة ومن ثم اختيار نظام الحكم فيها ويتجلى تهديد الأمن القومى للدولة في إستخدام منطق القوة للوصول للسلطة وقد أدى هذا الإمتداد الى أن يشكل النظام السياسى نفسه المهدد الأول للأمن القومى للدولة وذلك لأنه ينتج عنه مصادرة لحقوق الآخرين.

ويهدف الاستعمار الى تحقيق اقصى استفادة ممكنة من الموارد وذلك لسد حاجة الدولة القائمة بالإستعمار من هذه الموارد ولذيادة قوتها الاقتصادية وبسط نفوذها بين الدول .وعادة ما ينجح الاستعمار فى ترك العديد

من الآثار السالبة التى لا يمكن التخلص منها بسهولة مثل انخفاض المستوى الثقافى والفكرى لإبناء الدول التى تم استعمارها (الحلايقة 2018 م) .

النظام السياسي

يلعب النظام السياسى دوراً مهماً فى رسم أبعاد المجتمع من حيث الأهداف والمساعى التى تحقق الرفاهية والأمن للمجتمع والدولة ويضفى النظام السياسى المشروعية على حياة الأفراد السياسية بتطبيق أحكام وقواعد القانون والسياسة العامة ويضمن العدل والمساواة بين افراد المجتمع الواحد . وبالمقابل فان النظام السياسى يحظى بسلطة عليا فى البيئة التى يعمل فيها إذ يكون افراد المجتمع ملزمون بتطبيق قراراته ويمتاز النظام السياسى بالاستقلالية ويفرض سيطرته على العلاقات التى تربط بين عناصره من خلال مجموعة القواعد والقوانين الحاكمة لذلك . ويعتبر النظام السياسى المحرك الأساسى فى اى بيئة يتواجد فيها كما أنه قابل للتفاعل مع الأنظمة الأخرى فى المجتمع كالإقتصادية والإجتماعية والثقافية وينطلق النظام السياسى من ثلاثة مستويات أساسية هى :

- صنع القرار .
- تنفيذ القرار .
- تسويق القرار .

و يعتبر النظام السياسى للدولة بعد الإستقلال صمام الأمان إذ لابد من أن يعمل على بناء الدولة الذكية (بناء الدولة وبناء الأمة) وتتمثل معالجة تحديد نظام الحكم مع آلية ربطه بغاية السلامة الوطنية والتي تعتبر غاية التخطيط الإستراتيجي للدولة. إن إنعدام الوعي السياسى بأركان الدولة (الأرض ، السكان ، السلطة) أدى هذا الإمتداد إلى صراع بين الركنين الثانى والثالث على الركن الأول وبالتالي أصبحت أركان الدولة مهددة بذاتها وذلك ما يعرف بشمولية مدى التهديد وتتمثل عملية معالجة آثار التهديد لأركان الدولة في تجريم أي عمل عدائى يستهدف تغذية الصراع على أركان الدولة مع إيجاد الإسناد التعليمي لحالة الوعى ورفع نسبة الإدراك بأركان ومقومات الدولة. (الخيارى، 2018)

إن التراكمات التاريخية تقود إلى تفجير الصراع وتوفير الغطاء السياسى لنقل الصراع من الواقع الإجتماعى المحدود الى هيكل الدولة الاجتماعى وتعمل على ربطه بثلاثة محاور هى :-

1- محور الموارد والنطاق الجغرافى :-

وهو محور يستند على تعليل مفهوم الصراع وإبراز أسباب غير الأسباب الرئيسية التي أدت الى هذا الصراع وتشمل الموارد الطبيعية والثروات المعدنية .

2- محور الهوية والصبغة الدينية :-

وهذا المحور يقود إلى إظهار الإتجاه العقائدى للصراع ودمجه في صورة العداء المحكم مستغلاً عدم حسم الهوية الوطنية لركن السكان في مكونات الدولة.

3- محور الإتجاه الجغرافى والإنتماء المكانى :-

يوضح هذا المحور دور الإرتباط المكانى المقدم على الولاء الوطنى القومى ويذيد من تعقيد التعامل مع هذا المحور الجوار الجغرافى لدولة الصراع .

إن المحاور الثلاثة المذكورة أعلاه تفرز واقع من التغييرات في بيئة التكوين النفسى لركن السكان وبالتالي تقود هذه التغييرات إلى منطلقات بتفكير سلبى يدرس متطلبات التنمية ويؤدى إلى تأخير الإنتاج والخدمات وهذا هو ما تواجهه السلطة بمستحقات التنمية قبل التضحية بل وقبل الإيفاء بمطلوبات دراسة وتنفيذ مشروعات التنمية.

ويظهر بعد ذلك في منطلقات التفكير غير الإيجابى لأبعاد المصلحة الوطنية النموذج القائم على تقديم القضايا التنموية على المستحقات (مستحقات التنمية ومستحقات السلطة) وهذا يؤدى إلى مشروعات محدودة ناتجة عن تخطيط تنموى فعال في مجال المدى الزمني القصير ومؤثر سلباً على مستقبل التخطيط للأجيال القادمة وذلك لإتباعه مناهج تهمل الشروط ولا تنظر لمستوى التكامل والتناسق مما يعنى غياب الفكر الإستراتيجى وهذا يقود الى :-

1- ضياع الفرص وتنامى المهددات الداخلية والتى يمكن أن يتم إستغلالها من العدو .

2- تجاهل المحددات (والمحددات في الأمن القومى هي مسائل آنية ويمكن أن يتم التعامل معها وتفادي تفاقمها) ، ولكن فى حال إهمالها او تجاهلها يمكن ان تتعرض للتفاقم .

3- تفاعل العناصر وفي حالة تفاعل العناصر يصبح من الصعب التعامل مع وقائع الأحداث وهذا يعنى اكتمال مقومات التهديد.

4- تداخل القضايا وتراكم سوء الإدارة .

5-

القضايا التنموية

الثابت ان كل القضايا تظل فى حالة ثبات ما لم تتعرض لحالة المطالب أو تغذيتها بإتجاه تحويلها إلى صراع ؛ وهذه القضايا ترتبط بمواقيت تؤثر فيها الحداثة وتنامى الوعى بالحقوق ويؤثر فيها تصغيرها وتجاهلها. ومن هذه القضايا التنمية بكافة أشكالها ويذيد من فرص التعامل معها الوعى والتعليم.

وتظل القضايا الإجتماعية محل شد وجذب وبخاصة تلك التي ترتبط بالولاء الطائفى أو الولاء القبلى على حساب الولاء القومي للدولة وتظهر القضايا الثقافية في مقاومة التغيير والأصل فيها هو الحفاظ على الإرث والتراث مع مجاراة الحداثة والتطور وتعتبر الهوية الجامعة من أكبر ممسكات التأمين على وحدة الوطن الثقافية وحمايتها من آثار الانفتاح والعولمة مع الأخذ فى الإعتبار التغييرات البيئية للمكان في حالة تغيير النسق الإقتصادي وهذا يستوجب تحديد المدى الزمنى لعملية التغيير الإقتصادى لضمان الإنتقال السيلم (الإنتقال من غير تأثير على البيئة). وفي ذات الإطار ينبغى التحوط من تحقيق المكاسب الإقتصادية المؤقتة التي تؤدى إلى افتقار الكل وتولد الأزمات الإقتصادية بتغيير عوامل التكرار وتثبيت حالة التكرار نفسها.

إن التغيير في العالم اليوم يرتبط بالصراع لتحقيق المكاسب المادية على حساب الآخر وهو من المبادئ التي لا يعلن عنها في ساحة العلاقات الدولية ولكنه واقع تعيشه دول العالم الثالث على وجه التحديد وبالتالى تصبح أزماتها الداخلية محل إهتمام دول أخرى تسعى للوجود بالأزمة وليس بالوجود لحلها وهذه الأزمات تترتب عليها:

1- تغيير مصادر ادراك التهديد – وهذا يدل على عدم تكرار التهديد من حيث إرتباطه بالزمان والمكان والحدث في آن سواء.

2- إثارة أطماع الاخرين مع نمو المصالح الذاتية – وهذا هو الإتجاه المخالف للصراع في الدولة وعادة ما يرتبط بالنظام السياسى الذى يرفع من درجة العنف نحو المعارضة الداخلية للنظام.

3- تشتيت الجهود التنموية – وتحقق الجهود التنموية في ظل وضع إقتصادى محدد وله درجة من الاستقرار مقروناً بالنظام السياسى إلا أن تشتيت هذه الجهود دائماً ما يتم من قبل دول أخرى بإستخدام منابر دولية والإتجاه نحو تحريك الداخل بما لا يتماشى وإتجاه نظام الحكم.

4- إثارة الأزمات والصراعات القبلية – ويعد هذا المحور من أكثر محاور الأزمات الداخلية انتشاراً بين دول العالم الثالث وذلك لسهولة تفجير هذا النوع من الصراع ومن ثمَ يتم التدخل من الخارج لإحتوائه عبر

منظومات دولية أو إقليمية ويمثل هذا التدخل نحو الصراع عملية تخزين إستراتيجية دولة الصراع ومن ثمَ يتم العمل على إنشاء بدائل ذات حلول حرجة تؤثر على تكوين بيئة الدولة الداخلية وتعمل على تغييرها بخصائص أخرى ترتبط بدولة المصلحة في تاجيج الصراع وهذا يحتاج إلى إعمال مبدأ التحالف الإستراتيجى مع إحدى دول العالم المتقدم وإن لم يكن ذلك متاحاً فالإتجاه نحو التكتل الإقليمى لحماية المنظومة الإقليمية من آثار الصراع أى إعمال مبدأ أمن الدولة الإقليمى بتشابك المصالح وتشابه المهددات. وتظل قضايا التنمية الإقتصادية على علاقة وثيقة بالامن القومى (عبد المولى ، بدون تاريخ نشر، ص14) لجهة ان مساحات هذه القضايا متعددة الركائز .

الإضطراب الإقتصادى

تعرضت إقتصاديات دول العالم الثالث إلى سلسلة متتابعة من الصدمات بدءاً بالكساد والإنتعاش المتمهل وصولاً الى حالة التضخم العالية ومن ثم هبوط أسعار النفط مما أدى إلى هبوط فى معدلات النمو وتعثر بناء المشروعات ذات الجدوى الإقتصادية الممتدة وذلك لأنه أثر على نوعية التمويل الذى تحصل عليه دول العالم الثالث من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية مما يعد تهديداً لإقتصاد الدولة وتهديد لأمن مشروعاتها المستمرة .

إن الإضطراب الإقتصادى يرتبط بإنعدام الإستقرار السياسى للمجتمعات وتؤثر فيه النزاعات الداخلية والخارجية والإرهاب والجريمة المنظمة مما يقود الدولة إلى تحويل نسبة مقدرة الدخل القومى من الإنتاج إلى توفير الأمن والمقصود ان الدول النامية تتمتع بالسلم الإجتماعى ولكنها تتوجس من النزاعات الكامنة والقابلة للإنفجار وتذيد هذه النسبة بمعدلات أعلى فى حالة الأزمات الداخلية والحرب الأهلية ويمكن للإضطراب الإقتصادى أن ينشأ فى حال حدوث أى تسابق للتسلح فى دولة تقع فى النطاق الإقليمى لدول العالم الثالث. (عيسى ،131 ، 2011 م)

وعادة ما يؤدى الإضطراب الإقتصادى إلى إرتفاع مستويات الإحباط وفقدان الأمل وسط المجتمعات مما يفاقم من حالات العنف والنزاع الأمر الذى تتخوف منه دول العالم الأول ولا تتحرك لإحتوائه إلا بعد إندلاع الحروبات وظهور المجموعات المتمردة (ميغيرو، 2009 م)، وتعتبر عملية إدرة الإقتصاد الشامل والمعقد والمتشابك للتنظيمات المالية هى السبب الرئيس فى الإضطراب الإقتصادى (تراكتمان، 2439، 2009 م).

المتغيرات الدولية

تؤدى المتغيرات الدولية إلى تحجيم قدرة دول العالم الثالث فى تنفيذ إستراتيجياتها مما يشكل عبئاً على حكوماتها فى رصد وتحليل آثار هذه المتغيرات وكذلك تؤدى إلى تغيير مسارات التخطيط الإستراتيجى إلى التخطيط التنموى ويعتبر هذا التغيير من المؤثرات الكبيرة على الأمن القومى لدول العالم الثالث ويزداد تضخمه إذا ما إرتبط بعوامل جغرافية او إثنية ويظهرفى شكل الصراع السياسى والنزاع .

النزاعات

يرتبط النزاع عادة بضعف الدولة وللإستجابة للبيئة الأمنية المتغيرة ويجب أن تكون القوة فاعلة لمنع التهديدات من أن تصبح مصادر للنزاع بشكل مبكر (تقرير الاتحاد الاوربى) . ولكن واقع التجربة فى النظام الدولى يشير إلى أن النزاعات الإقليمية ما هى إلا إنعكاس لأوضاع سابقة ساهمت فيها عوامل الجغرافيا السياسية والتاريخ وإقترنت بتفاعل عناصر ومكونات السياسة الخارجية وظهرت على السطح تضارب المصالح وإنفجرت على إثرها قنابل الصراع وأصبح الرجوع عنه صعباً بل هناك محفزات للإتجاه نحو النزاعات وهذا يستدعى مراجعة نسق التفاعلات الدولية وإنعكاساتها على النزاعات الإقليمية لتحديد مدى تأثيرها ومن ثم إيجاد الحلول الملائمة لتدارك آثار النظام الدولى على النزاعات الإقليمية وفى ذلك يجب أن يكون خيار تحقيق السلام من ضرورات الأمن الأقليمى المشترك او الأمن الإقليمى المتحد لموجهة إفرازات النظام الدولى ذات التأثير على الأمن الإقليمى (الشيخ ، 2017: 7) . ويتضح تهديد النزاعات الإقليمية للأمن القومى لدول العالم الثالث فى زعزعة الاستقرار السياسى وإنهاك إقتصاد الدولة والتغيير البيئى من قبل النازحين ومايتبعه من الآثار الاجتماعية نتيجة فقدان محل الإقامة والخدمات الأساسية .

الأزمات

تتصدر مسائل الأزمات إهتمام كثير من الدول التى بدأت تنظر إليها بإعتبارها جزءاً أساسياً من سياسات الأمن القومى وتشمل الأزمات (الكوارث الطبيعية والعنف والمشاكل الإقتصادية والمالية) وينظر العالم اليوم للأزمات باعتبارها هماً جماعياً يحتاج إلى نظام عالمى لإدارة الأزمة يقوم على المشاركة فى المعلومات والتدريب وتحسين قدرات ومهارات العاملين فى المجال . وقد عزز من هذا التوجه ما شعرت به دول عديدة خاصة فى الغرب من أنها تتعرض لمشكلة أمن قومى غير مسبوقة ولم تكن قد أعدت لها الوسائل المناسبة لصدها مثل الهجرات الجماعية من المناطق التى يضربها الإرهاب فى الشرق الأوسط وقد شعرت هذه الدول

بعدم توفر ضمانات الأمن والسلامة عن طريق التعامل المنفصل مع الأزمات والذى لن يتحقق سوى بالتعاون الجماعى للمجتمع الدولى فى مواجهة خطر يهدد الجميع بلا إستثناء . لقد إعتادت الدول عموماً على أن تكون لكل دولة مفاهيمها التى تخص الأمن القومى بناءاً على ظروفها الذاتية . وطبيعة التحديات التى تواجهها كدولة ، لكن الوضع إختلف الأن بعد أن صارت التهديدات عابرة للحدود والأزمات تصنع خارج حدودها ثم تتسرب إلى داخلها وإن صانعى الأزمات يشكلون خطراً مشتركاً وجماعياً للكل (الغمرى ،2016 م : 1093).

تؤثر الأزمات الدولية على معظم دول العالم الثالث وذلك لوجود حالة من الإرتباط والتبعية بين دول العالم الثالث والأزمات العالمية وتنقسم هذه الأزمات إلى ثلاثة مستويات هى :

1/ أزمات عالية التأثير وهذه يشمل تأثيرها على كل العالم وغالباً ماتكون إقتصادية يمتد فيها التأثير على الدول ذات الإرتباط الإقتصادى الموحد .

2/ أزمات متوسط التأثير وينعكس أثرها على التغييرات السياسية بفعل إتجاه دولى محدد يستهدف ممارسة ضغوط سياسية فى رقعة جغرافية محددة .

3/ أزمات قليلة التأثير وتكون داخل حدود الإقليم الجغرافى وتظهر على شكل قضايا تنموية محدودة الأثر وممتدة فى بعدها الزمنى او الميقاتى .

إن تأثير الأزمات بمستوياتها الثلاثة تمثل تهديداً واضحاً للأمن القومى لدول العالم الثالث وذلك لأنها تأتى فى سياق التفاعل الخارجى للنظام الدولى وبما أن الأمن القومى لأى دولة هو محور سياستها الخارجية فإن الأزمات هى مصدر هذا التهديد أياً كان مستواها .

العولمة :

تعتبر من وسائل تغيير الخصائص الشخصية للفرد فى المجتمع ويعنى ذلك فك إرتباط الإنسان من البيئة المكونة له وتغيير سلوكه بنقل خصائص مجتمعات أخرى له مما يضعف إنتمائه الوطنى ويذيد من حالة قبول التغيير من دون مقاومة وفى ذلك تهديد للأمن الثقافى القومى من حيث تغيير مصادر التهديد وتبذل دول العالم المتقدم جهوداً جبارة فى المحافظة على إرثها الثقافى فى مواجهة تيار العولمة التي تستند على قوة إقتصادية متمثلة فى الشركات متعددة الجنسيات وقوة تكنولوجية هائلة تتخذ من الفضاء المفتوح ساحة لإرسال افكارها المرتبطة بدولها الأم وهى دول ذات تأثير كبيرعلى ساحة العلاقات الدولية .

إن تهديد العولمة للأمن الثقافى القومى يرتبط ببعدين أساسيين هما:

1/ تغييرإتجاهات الفرد والمجتمع عن طريق عملية إيفاد الثقافات لبناء عملية التوحيد الثقافى .

2/ تنمية السلوك الإستهلاكى للفرد لفتح آفاق مقدرة للتجارة الدولية وتعزيز فرص الشركات متعددة الجنسيات مع إضعاف روح الإنتماء القومى والوطنى والمكانى .

يتضح فيما سبق إتجاه العولمة الفكرى بإستهداف القوة الإجتماعية لإدارة عملية التغيير البيئى المكانى وذلك بإستخدام أدوات إقتصادية وإعلامية مع عوامل مساعدة تتمثل فى التكنولوجيا والفضاء ومفاهيم الحرية أى أنها تتعامل مع هذه المجتمعات فى المناطق الحرجة التى تختلف حولها التقديرات حسب البيئة والتعليم .

لقد ساهمت العولمة فى تفكيك سيطرة الدولة على العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية مما أدى إلى إختلال دور الدولة الإجتماعى وإنحسار مساهمتها فى مجالات الرعاية الصحية والتعليمية والضمانات الإجتماعية وقد إستندت عملية تفكيك ملكية الدولةعلى :

1/ الخصصة والتحالف .

2/ دمج الشركات المحلية فى الشركات الإحتكارية الكبرى .

وقد قادت سياسة الخصخصة والإدماج إلى تنامى الدور السياسى والإقتصادى للشركات الإحتكارية . إن التحولات المشار إليها أنتجت واقعاً جديداً يكمن فى تحول الدولة الرأسمالية إلى مؤسسات خاضعة لتوجهات الشركات الإحتكارية ويعنى ذلك تنامى النزعات القمعية للدولة لضبط التوترات الإجتماعية الداخلية او التدخل فى الصراعات الإقليمية على أساس الموضوعات السياسية والإجتماعية الناتجة عن إنحسار وظيفة الدولة الإقتصادية (حاتم ، 2010 م ، ص52). مما يؤكد أن الإتجاه نحو التهديد للأمن القومى للدولة او للإقليم موجود فى أجندة العولمة الإقتصادية وذلك من خلال فرض رؤية المصلة الذاتية للشركات على الدولة ويمكن أن يمتد نفوذها للتأثيرعلى الإقليم وذلك عبر تقوية زراع دولة المقر فى الإقليم دون مراعاة العوامل الإجتماعية للإقليم .

الإرهاب

ظهر الإرهاب كمتغير حديث فى النظام الدولى ولكن سرعان ما تحول إلى محدد أساسى فى السياسية الخارجية للدول وظل محل إهتمام دولى غير مسبوق وذلك رغم أنه محصور فى إطار محدد لا يتجاوز الجماعات المصنفة بالإرهاب من قبل النظام الدولى وقد ساعدت دول العالم الثالث هذا التصنيف الضيق

لمفهوم الإرهاب بل وتبنته فى إطار سياساتها الداخلية والخارجية على حدٍ سواء . إن مفهوم الإرهاب بشكله الحالى يؤثر على دول العالم الثالث إن هى خالفت توجهات النظام الدولى وذلك فى أساليب المكافحة وطرقها ويذيد التاثير على دول العالم الثالث من خلال توجهات النظام الدولى فى الحرب على الإرهاب وتقييد هذه الحرب على دول العالم الثالث والتي تعانى فى الأساس من إشكاليات جوهرية فى بناء الدولة والمجتمع ومع وجود حركات التمرد والنزاعات الإقليمية والسيولة الأمنية فى مناطق وأقاليم دول العالم الثالث تصبح البيئة المحلية ساحة لتنامى المكون المادى للإرهاب وعليه يصبح هو مهدد للأمن القومى للدولة وللأمن الإقليمى أيضاً وبتدخل النظام الدولى لمكافحة الإرهاب والحرب عليه تتعرض دول العالم الثالث للتهديد فى أمنها القومى وربما تصبح الدولة وإقليمها الجغرافى ساحة للحرب بين التنظيمات الإرهابية وبين النظام الدولى نفسه.

إن واقع التعامل مع قضايا محاربة الإرهاب يقع فى تمدد الأمن القومى لدول تعمل على إمتداد مجالها الحيوى مع ذيادة نفوذها وإسناد منطق مصالحها الإستراتيجية وبالتالى تقع دول العالم الثالث ضحية للإرهاب ولمكافحته وللحرب عليه وذلك للأسباب الأتية :

1/ وجود النزاعات الإقليمية والتداخل العرقى فى معظم دول العالم الثالث .

2/ توفر حالة السيولة الأمنية فى أقاليم دول العالم الثالث .

3/ ضعف الإنتماء القومى لشعوب دول العالم الثالث .

4/ وجود المليشات الموازية للقوات المسلحة فى هذه الدول .

5/ الحدود بين دول العالم الثالث غير مراقبة بفعل ضعف الإمكانات التقنيه لهذه الدول .

6/ تراجع مستوى الحريات السياسية مع حالات القمع السياسى للنظم الحاكمة .

ويمكن أن نستنتج أن الإرهاب كمتغيير فى النظام الدولى يؤثر على دول العالم الثالث وذلك ببروز ظاهرة عولمة الأمن بعنى أن الإرهاب الدولى أضحى ظاهرة تواجه السلم والأمن الدوليين مما يستلزم جهوداً دولية مشتركة فى مجال تنسيق سياسات الأمن القومى ولذلك نجد أن هناك تشريعات محلية وإقليمية ودولية تحتم على الدول التعامل مع مكافحة الإرهاب وإن لم تفعل كانت هى محل مكافحة الإرهاب والحرب عليه (صبرى ، 2011 م :287) .

التحالفات فى النظام الدولى

إن طبيعة النظام الدولى فى أعقاب الحرب الباردة لم يحدث فيه عملية تغيير جوهرى ولكن تغييرت فيه حالة القطبية أى أنه جرت فيه عملية تحول فى تركيبة النظام مما سهل من عملية التحالفات وزاد من آثارها على الدول خارج منظومة التحالف .

وتقع معظم دول العالم الثالث فى مأزق التحالفات وبخاصة تلك التي تعانى من عدم الإستقرار السياسى والذى يتغير فى توجهاته حسب تغيير إتجاه التحالف وبالرغم من أن معظم التحالفات فى النظام الدولى تعد مرحلية ما لم يكن هناك رابط إستراتيجى فى التحالف وقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية التحالفات فى مختلف أنحاء العالم وإنحصرت هذه التحالفات فى شن الهجمات العسكرية ومحاربة الإرهاب وأثر شكل هذه التحالفات فى الأمن الإقليمى القومى لدول العالم الثالث ويرجع ذلك إلى توزيع القوة فى النظام الدولى وعملية الإختيارات المثلى للقوة الإقليمية فى حيز التحالفات (السيد ، 2018 م).

إن التحالفات فى النظام الدولى الحالى تخدم أغراض الدول ذات القوة العسكرية . وقد أدى ظهور العامل الأمنى إلى صياغة إستخدام القوة العسكرية من خلال التحالفات وقد تم تقييد التحالفات حتى لا تتسبب فى إندلاع صراعات غير ضرورية ويحفذ النظام الأمنى القوى الإقليمية والمركزية داخل إطار التحالف بإستخدام الضغوط – الحرب الناعمة – وذلك لتقليل إستخدام القوة العسكرية وفى كلا الحالتين يتضح الأثر على الدول خارج نطاق التحالف وبالتالى تظل هذه الدولة فى عذلة عن التحالفات فى النظام الدولى (مازار2016 م : 14).

خاتمة

إن من أهم الإجراءات التى يجب على الدولة أن تتخذها هى حماية الأمن القومى من المخاطر التى تهدد كيان الدولة الوجودى من حيث الأرض والسكان والسلطة ، ولكن وجود بعض العوامل التاريخية (الإستعمار ، النظام السياسى ، القضايا التنموية ، الإضطراب الإقتصادى) قد يؤثر فى إتجاه التقدم لعملية بناء الدولة وبناء الأمة ويمكن أن تتعامل معه الدولة كمحدد ، بمعنى ما قبل أن يتعرض إلى حالة من التفاعل سواء كان التفاعل من الداخل اوالخارج .وتظل المتغييرات الدولية المتمثلة فى (النزاعات ، الأزمات ، العولمة ،الإرهاب ،التحالفات) محل تهديد مستمر مع تغير وتفاوت حالة التهديد ودرجة الخطر ، عليه فإن معظم دول العالم الثالث والمكونة من أكثر من مئة دولة وتشترك فى خصائص عديدة أهمها عدم الإستقرار

السياسى والتخلف الإقتصادى وإرتفاع نسبة الأمية والبطالة وإنخفاض مستوى المعيشة والإقبال المتزايد على الهجرة وإرتفاع النمو السكانى وضعف البنى التحتية وقلة الإمكانات الطبية وبالتالى قصر أمد الحياة والتبعية الإقتصادية وتصدير المواد الأولية من دون التفكير فى الصناعات التحويلة المكملة للإنتاج . كل ذلك جعل من هذه الدول تتجه نحو منطق التهديد المستمر للأمن القومى (شيشانى ، 2016 م).

النتائج :-

1- تتعرض دول العالم الثالث للتهديد فى الأمن القومى من العوامل التاريخية إذا لم تدرك هذه الدول التعامل مع العوامل التاريخية فى حالة المحددات ، أى قبل تعرض هذه المحددات للتفاعلات .

2- تشكل المتغييرات الدولية تهديداً مستمراً للأمن القومى لدول العالم الثالث وذلك لضعف بنية الدولة فى مواجهة المهددات الخارجية المستمرة والتي تتطلب درجة عالية من التركيز فى ساحة العلاقات الدولية وهو ما لا تتحمل تكاليفه دول العالم الثالث .

3- تشكل العوامل التاريخية نقطة ضعف ، وتستغلها دول أخرى سواء كانت من دول العالم المتقدم او دول العالم الثالث نفسه وتعمل على إيجاد حالة التفاعل للعوامل التاريخية ويمكن أن تصل إلى مرحلة تفجير النزاع الكامن (الحرب الأهلية) .

4- يعتبر النظام السياسى مهدد ذاتى إذا مالم يكمل بناء الدولة بعد الإستقلال مما يكرس لحالة الصراع السياسى على السلطة .

التوصيات :-

1- على دول العالم الثالث أن تعمل على تحديد إتجاهات العوامل التاريخية والتعامل معها فى او قبل حالة المحددات فى مفاهيم الأمن القومى وذلك تجنباً لحدوث أى تهديد .

2- إدراك التغييرات فى البيئة الدولية لتجنب التهديدات المستمرة .

3- تقوية نقاط الضعف التى خلفها الإستعمار والعمل على تدعيم الإسقرارالسياسى مع التأكيد على التبادل السلمى للسلطة والتقسيم العادل للثروة .

4- ربط مصالح الدولة بمصالح المواطنين مع دعم إتجاهات الإقتصاد بالصناعات التحويلية والتأكيد على تجويد الإنتاج المحلى .

5-

المصادر

1 – بن عيسى ، محسن بن العجمى (2011). **الأمن والتنمية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

2 . تراكتمان ، جويل – ***صحيفة الوسيط*** – **العدد 2439** – 5/10/ 2009م .

3 – حاتم ، لطفى (2010). **موضوعات فى الفكر السياسى المعاصر** ، بدون دار نشر.

4– حجاج والمقداد وسرحان ، خليل إبراهيم ، محمد أحمد ، صايل فلاح (2013). ***أثر المتغييرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومى العربى بعد إنتهاء الحرب الباردة 1990–2010 م*** ،المجلد 40 دراسات العلوم الإنسانية والأجتماعية ، العدد الثانى.

5 – الشيخ ، راشد محمد على – ***الحرب والسلام فى النظام الدولى*** ، **مقال رأى ص7 – صحيفة السودانى** – **العدد 4271** – الثلاثاء – 2017/12/5م .

6– صبرى ، نجدت (2011). **الإطارالقانونى للأمن القومى** ، دراسة تحليلية ، دار دجلة للطباعة والنشر ، عمان.

7. طشطوش ، هايل عبدالمولى ، **الأمن الوطنى وعناصر قوة الدولة فى ظل النظام العالمى الجديد** –1 ، بدون تاريخ ومكان نشر

8 – عبد المولى ، سيد شوبجى– **المتغيرات الدولية وإنعكاساتها على الأمن القومى العربى** – المركز العربى للدراسات الأمنية – الرياض .

9 – الغمرى ، عاطف – **مقال رأى – صحيفة الوطن – العدد 1093** – بتارخ 2016/9/16 .

10 – الإتحاد الأوربى – **توفير الأمن فى عالم متغيير – تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوربية** .

11– الملثم ، توفيق أحمد مصطفى (2010). **إستراتيجية الأمن القومى لدولة وادى النيل الإقليمية مصر والسودان** ، مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، السودان .

12 – مازار وآخرين ، مايكل جيه (2016). **فهم النظام الدولى الحالى** ، دار rand للنشر ، كاليفورنيا.

13– ميغيرو ، أنظر حديث روز نائب الأمين العام للأمم المتحدة فى مؤتمر **العنف ضد المرأة فى روما** ،المصدر مركز أنباء الأمم المتحدة ، 2009/9/9 م .

المواقع الألكترونية

14. الحلايقة ، غادة – على الرابط **http:mawdoo3.com** – فى 2018/2/8م الساعة 12 ظهراً .

15- الخيارى ، إيمان – على الرابط **http:mawdoo3.com** – فى 2018/2/8م الساعة 11 ص.

16 – شيشانى ، نور – **على الرابط http:mawdoo3.com** – فى 2017/12/26م – الساعة 9

17 – السيد ، مصطفى كامل – **الإطار الإستراتيجى لعلاقات مصر الخارجية على الرابط** – – schools . aue. Cgypt – edu